التضمينـاتُ التداوليّة للحذف في التراث العربيّ

دراسة تحليليّة بعيّنات من كلام الإمام الحسن (عليه السلام)

The pragmatic implications of deletion in the Arab heritage Analytical study with samples from the words of Imam Al-Hassan (peace be upon him)

م.د.محمد منصور حسين
الجامعة الإسلاميّة في لبنان
كلية الآداب

Dr. Mohamed Mansour Hussein
Babylon Education Directorate
college of Literature

كلمات مفتاحية :عارض حذف الأداة / النحو العربي/ التضمين / الحذفَ

ملخص البحث

تحاول هذه الدراسة التطرّق إلى موضوع مهمّ من موضوعات النحو العربي نجد أنه أخذ حيزًا لا بأس به عند المفسرين وهو « عارض حذف الأداة النحو العربي عند المفسرين حتى نهاية القرن السادس للهجرة » كان المفسرون يستعرضون هذا العارض لغرض دلالي إذ لا يأتي عارض الحذف إلّا لأجل المعنى ولأنّ موضوع عارض الحذف كبير جدًا في كتب التفسير لذا اكتفت الدراسة بعارض حذف الأداة وثلاث أدوات فقط.

Abstract

This study attempts to address an important topic of Arabic grammar، we find that it took a good space among the commentators And it is “The Deletion Objection of the Tool According to the Exegetes until the End of the Sixth Century of Migration.” The commentators were reviewing this viewer for a semantic purpose، as the deletion objection only comes for the sake of meaning، and because the subject of the deletion objection is very large in the books of interpretation، the study was satisfied with the deletion objection of the tool and three tools only.

المقدمة

الحمدُ لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيّد المرسلين محمّد وعلى آله الطيّبين الطاهرين.

ضمّ البحث دراسة ميدان مهمّ من ميادين علم اللغة الحديث، أو اللسانيات النصيّة والمتمثّل بـ(التضمين التداولي)، والذي يؤدّي وظيفة غاية الأهميّة بين المتكلم والمخاطب، أو بين منتج النصّ ومتلقّيه، والمتمثّلة بـ(ايجاد العمليّة التواصليّة)؛ لِما له علاقة بتحديد الدلالات التي يقصدها المتكلم، سواء وافقت معناها الحرفيّ أم لم توافقه، فالمتكلّم في بعض الأحيان يمكن أن يُضمّن خطابه دلالات مفهومة للمخاطب إلاّ أنّها غير مطابقة لمدلولها الحرفيّ وإنّما يظهر معناها من خلال سياق كلاميّ خاصّ.

سعى البحث بشكل جادّ إيجاد الى جذور التضمينات التداوليّة في التراث العربي من خلال عدد من مواضع الحذف في التراث العربيّ والتي تقوم بالوظيفة الدلاليّة ذاتها، أو تشملها، والسعي لتوضيح تلك المفاهيم من خلال المقاربة التطبيقيّة على النصّ العربيّ الأصيل والمتمثّل بعيّنات من كلام الإمام الحسن (عليه السلام).

ركّز التمهيد على توضيح ثلاثة مفاصل رئيسة يمكن بيانها بالنحو الآتي:

أوّلًا: مفهوم التضمينات التداوليّة في البحث اللسانيّ الغربيّ

اهتمّ البحث التداوليّ بمفهوم الضّمنيّ بنحو كبير؛ إيمانًا منه أنّه (إذا غاب هذا الضمنيّ امتنع التواصل[١]، إلاّ أنّه رغم ذلك الاهتمام الكبير لم يصل البحث فيه إلى مستوى أن يكون نظريّة مستقلة مكتملة المعالم؛ إذ إنّه ما زال مفهوم الضمنيّ يعدّ عنوانًا فرعيًّا من عنوانات البحث التداوليّ، وإن عُدّ (مفهوم التضمين بالنسبة لكثير من اللغويين واحدًا من المفاهيم الأساسيّة في التداوليّة)[٢].

تتسع دائرة مفهوم الضمنيّ في الحقل التداوليّ لتشمل كلّ ما يتمّ تبليغه بصفة ضمنيّة[٣]، فمثلًا إذا قال طفل:)إنّني لا أشعر بالنعاس، فإنّ الطفل يقول ضمنًا: (وهذا ما يبلّغه قوله أيضًا)، أنّه لا يرغب في تنظيف أسنانه فورً [٤]، فالضمنيّ بهذا الفهم يراد به تضمين الكلام دلالات زائدة على المعنى الحرفيّ مفهومة وواضحة للمتلقيّ بالقرائن الحاليّة أو المقاليّة التي ترشد المتلقيّ لفهم تلك الدلالات الزائدة والمرادة للمتكلّم، وهذا يصطلح عليه في علم اللغة الحديث بمبدأ التعاون (وهذا يعني: أنّ الأشخاص المشتركين في المحادثة لا يفترض بهم أن يحاولوا تشويش أو خداع أو إخفاء معلومات ذات صلة عن أحدهم الآخر)[٥]، ويكثر الضمنيّ غالبًا في الخطاب المباشر الشفاهيّ، وبخاصّة الخطاب اليوميّ فغالبًا ما تكون (لغة التخاطب الطبيعي ليست صريحة)[٦]، بل يحتلّ فيها الضمنيّ مساحة واسعة؛ لأنّ (التضمين مثال حيّ ونابض للأكثر الذي يتمّ إيصاله دون قوله)[٧]، بل في أحيان كثير يلتجئ إلى الضمنيّ تخلّصا من (بعض الرقابات ذات الطابع الأخلاقيّ أو السياسيّ أو القانونيّ[٨].

تتضح ممّا سبق أهميّة الدلالات الضمنيّة في عملية التواصل واختزال أكبر عدد من الألفاظ لإيصال مراد المتكلّم هذا من جانب ومن جانب آخر يحافظ الضمنيّ على الأنساق البلاغيّة التي يلتجئ إليها المتكلّم في بيان مراده بنحو غير مباشر وصريح، وهذا النمط من الخطاب له أغراض متعدّدة منها حفاظ المتكلّم على إيجاز النصّ واختصاره؛ لوضوح المراد عند المتلقّي نتيجة اعتماد الكلام على أسس مشتركة ومعلومة، ويحافظ هذا النمط من

الخطاب على الذوق العام وعدم التصريح بعدد من الألفاظ والدلالات التي تعدّ محظورة أو غير مرغوب بها؛ لكونها تخدش الحياء أو لكون دلالتها مخيفة، أو غير ذلك من الأغراض التي تجعلنا (نلجأ دائمًا إلى العبارات الرفيقة والتلميحات اللطيفة والتحويم حول المقصود)[٩]، وعدم التصريح به.

ثانيًا: جذور التضمينات التداوليّة في التراث العربيّ

بناء على العرض السابق للوظيفة الدلاليّة للمتضمّنات التداوليّة يمكن القول: إنّ هذا المعنى في التراث العربيّ متوافر في كثير من التعابير والمباحث اللغويّة سواء أكانت النحويّة منها أم الصرفيّة أم البلاغيّة، فالتضمين بهذا المعنى يمكن عدّه بابًا واسعًا يفوق الحصر؛ لتشعّبه في كثير من المباحث اللغويّة، فيمكن أنّ يُفهم التضمين الدلاليّ عن طريق بنية الكلمة الصوتيّة؛ (وذلك أنّهم كثيرًا ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبّر بها عنها فيعدّلون بها ويحتذون عليها، وذلك كثير ممّا نقدّر وأضعاف ما نستشعر من ذلك قولهم: خَضِم وقضِم، فالخضم لأكل الرطب كالبطيخ والقثّاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب، والقضم للصلب اليابس نحو قضمت الدابة شعيرها ونحو ذلك...، فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب والقاف لصلابتها لليابس حذوًا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث)[١٠]، وهذا كاشف على دقّة البناء التركيبيّ للغة العربيّة وما تضمّنته من دلالات ضمنيّة لطيفة منسوجة عليها؛ لتكون (الألفاظ أدلّة على المعاني، وقوالب لها)[١١]، من ناحيّة بنائها الحرفيّ والصوتيّ، فالتضمين التداوليّ للتراكيب أو المفردات تكون الدلالة الحرفيّة فيه محفوظة وغير مهملة إلاّ أنّها تحمل في طيّاتها دلالات زائدة إضافيّة يمكن عدّها ثانويّة؛ لأنّها مدلولة للفظ بمعونة قرائن حاليّة أو مقاليّة، في حين يمكن أن يعدّها المتكلّم معاني رئيسة من ناحية قصده ومراده الدلاليّ، وأمّا الدلالة الحرفيّة فما هي إلاّ جسر توصل تلك المعاني الاضافيّة، وهذا المعنى للتضمين يكاد ينطبق على أنواع كثيرة من أنواع التضمين في التراث العربيّ، وبذلك قال ابن جنيّ: (ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئًا كثيرًا لا يكاد يُحاط به ولعلّه لو جُمع أكثره (لا جميعه)، لجاء كتابًا ضخمًا)[١٢]، والمتتبّع لأنحاء التضمين في اللغة العربيّة يجدها جاءت بثلاثة أنحاء هي: (التضمين الأدبيّ، والبلاغيّ، والنحويّ)، ويمكن بيان المراد من كلّ نوع بالنحو الآتي:

١- التضمين الأدبيّ، يدلّ هذا النوع على ادراج نصّ مأثور من آية أو رواية أو شطر بيت شعريّ في النتاج الأدبي من نثر أو شعر، وهو يقع على قسمين: معيب وحسن، (فأمّا الحسن الذي يكتسب به الكلام طلاوة فهو أن يضمّن الآيات والأخبار النبويّة وذلك يرد على وجهين: أحدهما تضمين كلّي والآخر تضمين جزئيّ فأمّا التضمين الكليّ فهو أن تذكر الآية والخبر بجملتهما وأمّا التضمين الجزئيّ فهو أن تدرج بعض الآية والخبر في ضمن كلام فيكون جزءًا منه)[١٣]، وهذا النوع بعيد عن التضمين التداوليّ الذي يعنى به علم اللغة الحديث، وإنّما يسمّى هذا النوع في علم اللغة الحديث تناصًّا ويراد به (العلاقات بين نصّ ما ونصوص أخرى مرتبطة به وقعت في حدود تجربة سابقة سواء بواسطة أم بغير واسطة)[١٤]، ومنهم من خصّ التضمين بالشعر من دون الآيات القرآنيّة أو الأحاديث النبويّة، فقيل: (التضمين فهو أن يضمن الشعر شيئًا من شعر الغير مع التنبيه عليه إن لم يكن

مشهورًا عند البلغاء)[١٥]، وهذا المعنى لا يختلف عن سابقه إلا بالخصوص والعموم، ولا يقترب من معنى التضمين التداوليّ، فهو خارج عنه ولا يشمله.

٢- التضمين البلاغيّ، ويراد بهذا المصطلح في التراث العربيّ (حصول معنى فيه من غير ذكره له باسم أو صفة هي عبارة عنه، وذلك على وجهين: تضمين توجبه البنية، كقولنا: «معلوم»، يوجب أنّه لا بدّ من عالم، وتضمين يوجبه معنى العبارة من حيث لا يصحّ إلاّ به، كالصفة بضارب، على مضروب، والتضمين كلّه إيجاز، [وذكر: أنّ] التضمين الذي تدلّ عليه دلالات القياس أيضًا إيجاز، وذكر: أنّ (بسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، من باب التضمين، لأنّه تضمّن تعليم الاستفتاح في الأمور باسمه على جهة التعظيم لله تبارك وتعالى، أو التبرّك باسمه)[١٦]، وقيل إنّ التضمين (هو إعطاء الشيء معنى الشيء)[١٧]، وذلك من قبيل التوسع في المعنى ومنهم عدّه ضربًا من المجاز؛ (لأنّ اللفظ لم يوضع للحقيقة والمجاز معًا، والجمع بينهما مجاز خاص يسمّونه بالتضمين، تفرقة بينه وبين المجاز المطلق، ومن التضمين قوله تعالى: (**أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ**)[١٨]؛ لأنّه لا يقال:(رفثت إلى المرأة، لكن لما كان بمعنى الإفضاء ساغ ذلك)[١٩]، وهذا المعنى بمجمله يكاد يكون منطبقًا على المعنى التداوليّ للتضمين في الدراسات الحديثة.

٣- التضمين النحويّ، ويكون في أبواب متعدّدة في النحو، فمثلًا يعدّ التضمين أحد الأمور التي يعدّى بها الفعل، ومن ذلك (عدى رحب وطلع إلى مفعول لما تضمّنا معنى وسع وبلغ، وقالوا: فرقت زيدًا، و(سفه نفسه)، لتضمّنهما معنى خاف وامتهن أو أهلك)[٢٠]، وهذا النوع من التضمين في جانبه الدلاليّ إن حافظت المفردة فيه على دلالتها الحرفيّة واكتسبت دلالة زائدة، يكون متوافقًا ومفهوم التضمين التداوليّ، أمّا إذا لم تحافظ المفردة فيه على دلالتها الحرفيّة وحلّت دلالة أخرى محلّها فهذا لا يكون من باب التضمين التداوليّ وإنّما يعدّ في علم اللغة الحديث ضربًا من الانزياح أو الانحراف الدلالي[٢١] ؛ أي: تخلي الكلمة عن دلالتها واكتسابها دلالة أخرى جديدة، ويبدو أنّ الفرض الأوّل أقرب ولعلّه يدلّ عليه قول عدد من العلماء منهم: الزمخشريّ بقوله: (الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين)[٢٢]، والشريف الجرجانيّ بقوله: (والتضمين أن يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه ويدلّ عليه بذكر شيء من متعلقاته كقولك: أحمد إليك فلانًا، لاحظت فيه مع الحمد معنى الإنهاء ودلت عليه بذكر صلته، أعني إلى؛ أي: أنهى حمد إليك، وفائدة التضمين إعطاء مجموع المعنيين، فالفعلان مقصودان معا قصدًا وتبعًا)[٢٣]، وابن هشام بقوله: (وفائدته: أن تؤدّى كلمة مؤدّى كلمتين)[٢٤]، ولعلّه من التضمين النحويّ ما يسمّى تضمين الفواصل وهو أن يكون ما بعد الفاصلة متعلّقًا بها كقوله تعالى: (**إِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ**) [٢٥]؛ لكون الكلام المتضمّن بعد الفاصلة هو كلام مقدّر يقتضيه سياق عطف الجمل.

يتضح ممّا تقدّم أن التراث العربيّ على كلّ الأحوال لم يكن غائبًا عن مفهوم التضمين التداوليّ بمفهومه الدلاليّ، بل قطع شوطًا بعيدًا في رسم ملامحه وهذا واضح عند عدد من علماء اللغة إذ فرزوا له عنوانًا خاصًّا إلا أنّ جهودهم لم تُواكب دراستها من لدن أعقابهم من الباحثين بقدر كاف، ليكملوا المسير وبذلك يكون مفهوم التضمين عنوانًا مستقلًا متكاملًا يؤمّ دلاليًّا أبوابًا متعدّدة في علم اللغة،

التي منها باب الحذف الغنيّ بالدلالات الضمنيّة.

ثالثًا: التضمينات التداوليّة للحذف في التراث العربيّ

صار الحذف في اللغة العربيّة منهجًا يقتفيه فحول البلاغة والبيّان؛ لكونه يهذّب الخطاب من الكلام الزائد الذي يمكن للمتكلّم ايجازه والاستغناء عنه، فالإيجاز في اللغة العربيّة سمة أساس قوامها الحذف والاختصار، حتى قيل: (إذا طال الكلام كان الحذف أجمل)[٢٦]؛ فلذلك تسابق وتبارى بلغاء العرب في الإيجاز والبيان حتّى اشتهر بينهم (البلاغة بالإيجاز أنجع من البيّان بالإطناب)[٢٧]؛ فجعلوه نوعًا من الكلام الشريف الذي (لا يتعلّق به إلاّ فرسان البلاغة)[٢٨]، ومن الواضح أنّ الحذف هو كلام متضمّن حذفه المتكلّم وأعرض عن ذكره لغرض ما.

وقع الحذف في اللغة العربيّة في المفردات والمركبات على حدّ سواء وفي مواطن كثيرة وأبواب متعدّدة من الأبواب اللغويّة، ويمكن بيان عدد منها بمطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأوّل: التضمينات التداوليّة في الحذف بالمفردات

يمكن أن يتصوّر الحذف في المفردات بأنحاء متعدّدة: فمنها يحذف خطًّا ولفظًا في الكلام، وأخرى تحذف خطًّا لا لفظًا أو بالعكس، وهذه الأنحاء جميعها تارة تحذف بتمامها وأخرى بجزئها، ويمكن بيان القدر الممكن من هذه التقسيمات على النحو الآتي:

١- الحذف خطًّا ولفظًا في الكلام المفرد، وبما أنّ الكلمة المفردة تقع على ثلاثة أقسام: (اسم، وفعل، وحرف)[٢٩]، ؛ فالكلام يكون في حذف الاسم كلّه بالنحو الآتي:

أ- حذف الاسم كلّه، ويقع الحذف فيه بمواضع متعدّدة ومشهورة، بيّنها علماء اللغة بمناسبات متعدّدة، بالنحو الآتي:

• حذف الاسم كلّه عندما يكون مبتدأ أو مسندًا إليه؛ لوجود (قرينة لفظيّة أو حاليّة تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتها عليه؛ لأنّ الألفاظ إنّما جيء بها للدلالة على المعنى فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به)[٣٠]، وله مواضع متعددة منها:

- قطع النعت (عن موافقة المنعوت في إعرابه؛ لكونه لا يحتمل غير المراد)[٣١]، نحو قول الإمام الحسن (عليه السلام)، عند استنفاره القوم لحرب الجمل: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَزِيزِ الْجَبَّارِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِ سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ أَحْمَدُهُ عَلَى حُسْنِ الْبَلَاءِ وَتَظَاهُرِ النَّعْمَاءِ وَعَلَى مَا أَحْبَبْنَا وَكَرِهْنَا مِنْ شِدَّةٍ وَرَخَاءٍ)[٣٢]، حيث وردت في النصّ عدّة صفات تصلح كلّها أن تكون نعوتًا مقطوعة عن موافقة إعراب المنعوت (للهِ)، بالجرّ إلى الرفع (العزيزُ، الجبُّار، الواحدُ، القهُّار، الكبيرُ، المتعالُ)، فيصح أن تعرب كلّ واحدة منها خبرًا (مقطوعًا لمجرّد مدح)[٣٣] المبتدأ المحذوف وتقديره (هو)؛ أي: (هو العزيزُ، هو الجبُّار، هو الواحدُ، هو القهُّار، هو الكبيرُ، هو المتعالُ)، والقطع إلى الرفع فيه دلالات ضمنيّة أبرزها أنّ هذه الصفات لا يمكن استغناء الموصوف عنها؛ كون (الرفع علامة العمد)[٣٤]؛ أي: (ما لا يستغنى عنه كالفاعل)[٣٥]، فالعمد في الجملة العربيّة كأنّه مأخوذ من عماد الخيمة التي لا تستقيم من دونه؛ فكذلك الجملة عمادها المسند إليه وهو المبتدأ المحذوف في الجملة (هو)، والصفة المقطوعة إلى الرفع التي تكون خبرًا له، وهذا المعنى الضمنيّ يوافق مبدأ العقيدة الاسلاميّة التي تؤمن أنّ صفاته الثبوتيّة كـ(العزيزُ، الجبُّار، الواحدُ، القهُّار،

الكبيرُ، المتعالُ)، (هي كلّها عين ذاته، ليست هي زائدة عليها، وليس وجودها إلاّ وجود الذات؛ فقدرته من حيث الوجود حياته وحياته قدرته، بل هو قادر من حيث هو حيّ وحيّ من حيث هو قادر، لا اثنينيّة في صفاته ووجودها)[٣٦]، أمّا عدول المتكلّم من ذكر الاسم الظاهر الصريح للمسند إليه (الله تعالى)، إلى الاستعاضة عنه بالضمير الغائب (هو)، الذي (لم يذكر فكأنّه أتى به ثمّ حذفه)[٣٧]؛ لوضوح المقصود في ذهن المتلقّي بسبب القرينة اللفظيّة التي نصبها المتكلّم قبل عدوله إلى الضمير والمتمثّل بالاسم الصريح وهو الله (تعالى)؛ إذ يمثّل لفظ الجلالة قرينة مرجعيّة صارفة للصفات كلّها؛ وبذلك أغنى المتكلّم من تكراره، كما يتضح من الشكل الآتي:

يتضح من الشكل انطباق ضمير الغائب (هو)، على الأسماء الحسنى من دون فرق بين واحد منها؛ لكونه والأسماء يدلّان على الذات المقدسة.

أن يأتي (الخبر مصدرًا نائبًا مناب الفعل)[٣٨]، نحو ما يروى عن الإمام الصادق (عليه السلام)، (عَنْ عَجْلَانَ أَبِي صَالِحٍ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام): يَا أَبَا صَالِحٍ، إِذَا أَنْتَ حَمَلْتَ جَنَازَةً فَكُنْ كَأَنَّكَ أَنْتَ الْمَحْمُولُ، وَكَأَنَّكَ سَأَلْتَ رَبَّكَ الرُّجُوعَ إِلَى الدُّنْيَا فَفَعَلَ فَانْظُرْ مَا ذَا تَسْتَأْنِفُ، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: عَجَبٌ لِقَوْمٍ حُبِسَ أَوَّلُهُمْ عَنْ آخِرِهِمْ ثُمَّ نُودِيَ فِيهِمُ الرَّحِيلُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ)[٣٩]؛ حيث جاء في النصّ المصدر (عَجَبٌ)، نائب مناب الفعل، ويعرب في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره (أمري عَجَبٌ)، وحذف المبتدأ يمكن أن يحمل دلالات ضمنيّة تدلّ على عظم الأمر وخطره وكأنّما حذف لكون اللفظ يقصر عن بيان معناه؛ ولعلّ لعظم خطر الموت وصف بالمصيبة بقوله تعالى: (فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ)[٤٠].

- يأتي المبتدأ محذوفًا وجوبًا إذا كان الخبر مخصوص أحد صيغتي المدح أو الذم (نعم وبئس)، نحو قول الإمام الحسن (عليه السلام): (وَزَعَمَ كُلُّ صِنْفٍ مِنْ مُخَالِفِينَا مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْقِبْلَةِ أَنَّهُمْ مَعْدِنُ الْخِلَافَةِ وَالْعِلْمِ دُونَنَا فَنَسْتَعِينُ بِاللَّهِ عَلَى مَنْ ظَلَمَنَا وَجَحَدَنَا حَقَّنَا وَرَكِبَ رِقَابَنَا وَسَنَ لِلنَّاسِ عَلَيْنَا مَا يَحْتَجُّ بِهِ مِثْلُكَ وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ)[٤١]، حيث تضمّن أسلوب المدح موضعًا المبتدأ فيه محذوف تقديره (هو)، وخبره مخصوص المدح (الوكيل)؛ وترك ذكره لوضوحه واعتمادًا على فهم المتلقّي له فلا يحتاج مزيد بيان؛ لأنّ ضمير الغائب (مفسّره في الأغلب لفظيّ؛ فصار بسببه واضحًا غير محتاج إلى التوضيح)[٤٢]، ويضمّ الحذف دلالات ضمنيّة متداولة لعلّها مفادة من قوله تعالى: (**الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ**)[٤٣]، إذ أنّ (سبب نزول هذه الآية، أنّ رجلًا قال لأمير المؤمنين (عليه السلام)، قُبيل وقعة أحد: إنّ أبا سفيان قد جمع لكم الجموع، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام): حسبنا الله نعم الوكيل)[٤٤]، فمهما حاول عدوّهم فعله فإنّه لا يخيفهم؛ لصلب عقيدتهم وايمانهم بمدّبر أمور البلاد والعباد فهو حسبهم؛ أي: كافيهم وهو متوليّ أمورهم؛ لأنّ (معنى الوكيل في صفات الله المتولي للقيام بتدبير خلقه؛ لأنّه مالكهم رحيم بهم)[٤٥].

• حذف الاسم كلّه عندما يكون خبرًا، وله مواضع متعدّدة منها:

- يحذف الاسم إذا كان (خبرًا لمبتدأ بعد لولا)[٤٦]، نحو ما يروى من دعاء الإمام الحسن (عليه السلام): (إِلَهِي بِكَ عَرَفْتُكَ وَبِكَ اهْتَدَيْتُ إِلَى أَمْرِكَ وَلَوْ لَا أَنْتَ لَمْ أَدْرِ مَا أَنْتَ فَيَا مَنْ هُوَ هَكَذَا وَلَا هَكَذَا غَيْرُهُ

صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَارْزُقْنِي الْإِخْلَاصَ فِي عَمَلِي وَالسَّعَةَ فِي رِزْقِي)[٤٧]، حيث ورد في النصّ (لولا)، خبرها محذوفا وجوبًا تقديره (موجود)، والمبتدأ ضمير الرفع المنفصل (أنت)، (فتعلّق أحدهما بالآخر وتربطهما بها)[٤٨]، ومعنى (لولا)، عند دخولها على جملتين (موجبة ومنفيّة فهي حرف وجوب لوجوب)[٤٩]، فيكون معناها أنّ كلا طرفيها متحقّق؛ أي: طرفها الثاني متحقّق وهي جملة جواب الشرط (أدرِ ما أنتَ)؛ لتحقّق طرفها الأوّل وهو جملة الشرط المتكوّنة من المبتدأ والخبر المحذوف (أنت موجود)، فمعرفة الإمام الحسن (عليه السلام)، بالله تعالى متوقّفة على وجوده تعالى؛ وحيث أنّ وجوده تعالى أزليّ أبديّ سرمديّ؛ فيكون كلا طرفي الشرط متحققًا، ومن ذلك (سُئِلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام)، بِمَ عَرَفْتَ رَبَّكَ؟ فَقَالَ: بِمَا عَرَّفَنِي نَفْسَهُ، قِيلَ: وَكَيْفَ عَرَّفَكَ نَفْسَهُ؟ فَقَالَ: لَا تُشْبِهُهُ صُورَةٌ، وَلَا يُحَسُّ بِالْحَوَاسِّ، وَلَا يُقَاسُ بِالنَّاسِ، قَرِيبٌ فِي بُعْدِهِ بَعِيدٌ فِي قُرْبِهِ، فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ، وَلَا يُقَالُ شَيْءٌ فَوْقَهُ، أَمَامَ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا يُقَالُ لَهُ أَمَامٌ، دَاخِلٌ فِي الْأَشْيَاءِ لَا كَشَيْءٍ فِي شَيْءٍ دَاخِلٍ، وَخَارِجٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ لَا كَشَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ خَارِجٍ، سُبْحَانَ مَنْ هُوَ هَكَذَا وَلَا هَكَذَا غَيْرُهُ وَلِكُلِّ شَيْءٍ مُبْتَدَأٌ)[٥٠]، وحذف الخبر يحمل دلالات ضمنيّة لعلّ أبرزها هو بيان أنّ (وجوده أزليّ أبديّ سرمديّ لا يطرأ عليه العدم والفناء)[٥١]؛ ولذلك حذف الخبر لوضوحه على رغم أنّه (محلّ الفائدة فلا بدّ[٥٢]، منه في الكلام لو لم يكن مفهومًا للمتلقّي.

- يحذف الخبر وجوبًا (في القسم إذا كان المسقم به مشهور القسميّة)، نحو قول الإمام الحسن (عليه السلام)، للمغيرة بن شعبة: (أَ تَزْعُمُ أَنَّ عَلِيًّا (عليه السلام)، قَتَلَ عُثْمَانَ مَظْلُومًا، فَعَلِيٌّ وَاللَّهِ أَتْقَى وَأَنْقَى مِنْ لَابِمِهِ فِي ذَلِكَ وَلَعَمْرِي لَئِنْ كَانَ عَلِيٌّ قَتَلَ عُثْمَانَ مَظْلُومًا فَوَاللَّهِ مَا أَنْتَ مِنْ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ؛ فَمَا نَصَرْتَهُ حَيًّا وَلَا تَعَصَّبْتَ لَهُ مَيِّتًا وَمَا زَالَتِ الطَّائِفُ دَارَكَ تَتْبَعُ الْبَغَايَا وَتُحْيِي أَمْرَ الْجَاهِلِيَّةِ وَتُمِيتُ الْإِسْلَامَ)[٥٣]، تضمّن النصّ القسم الصريح (لَعَمري)، و(عَمْر)، مبتدأ؛ (لأنّ لام الابتداء قد دخلت عليه)[٥٤]، وخبره محذوف (وجوبًا للعلم به)[٥٥]، تقديره (قسمي)، ويحمل قسم الإمام بعمره؛ أي: بحياته وبقائه الشريف، دلالة تضمنيّة تدلّ على أهميّة العمر والحياة؛ لأنّها أغلى ما عند الإنسان؛ فلذلك خُصّت بالقسم؛ والقرآن الكريم أقسم بعمر الرسول محمد (صلى الله عليه واله وسلم)، في قوله تعالى: (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ)[٥٦]، وحياة الرسول (صلى الله عليه واله وسلم)، ممّا لاشكّ فيه أنّها أغلى شيء في الدنيا؛ لأنّ حكمة الله عزّ وجلّ، اقتضت أنّ ببقائها تتمّ رسالته الخاتمة للأديان جميعًا، ويمكن أن يأتي (العَمْر)، بمعنى الدين[٥٧]، فيكون القسم بالعمر بمعنى القسم بالدين وهو قطعًا أغلى من الحياة عند الشرفاء الأحرار.

- يحذف الخبر وجوبًا (بعد الواو التي بمعنى مع)[٥٨]، نحو ما يروى عن أمير المؤمنين (عليه السلام): (أَنَّ قِيمَةَ كُلِ امْرِئٍ وَقَدْرَهُ مَعْرِفَتُهُ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يُحَاسِبُ النَّاسَ عَلَى قَدْرِ مَا آتَاهُمْ مِنَ الْعُقُولِ فِي دَارِ الدُّنْيَا)[٥٩]، إذ ورد في النصّ خبر (أنّ)، محذوفًا وجوبًا بعد (الواو)، التي تكون بمعنى (مع)، وتقديره (مقرونان)، فيكون تقدير الكلام: (أنّ قيمةَ كلِّ امرئ وقدرَه مقرونان)، وحذف الخبر في هذا التركيب له دلالات ضمنيّة مفادها: أنّ كلّ انسان يتمتّع في هذه الدنيا بقيمة معنوية يرتفع بها أو ينخفض، وهذه القيمة ملازمة للمرء ما دام حيًّا فلا تنفكّ عنه فهي قَدْرُه

في نظر أقرانه؛ فلذا يجب الحرص على نيل القدر السامي وتجنّب كلّ ما يشين ويحطّ من ذلك القدر.

• حذف الاسم كلّه عندما يكون مضافًا، ويُعدّ ذلك (ضربًا من الاتساع)[٦٠]؛ فلا يُقيّد المتكلّم بتركيب لغويّ محدّد بل يعطيه سعة في اختيار ألفاظ خطابه؛ فيمكنه اثبات أو حذف ما يراه مناسبًا، نحو ما جاء عن الإمام الحسن (عليه السلام)، بقوله: (وَاعْلَمْ أَنَّكَ تَطْلُبُ الدُّنْيَا وَالْمَوْتُ يَطْلُبُكَ وَلَا تَحْمِلْ هَمَّ يَوْمِكَ الَّذِي لَمْ يَأْتِ عَلَى يَوْمِكَ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ)[٦١] ؛ فقد ورد في النصّ حذف المضاف (الحياة)، وإبقاء المضاف إليه محلّة (الدنيا)؛ لوضوحه (وإنّما سوّغ ذلك الثقة بعلم المخاطب؛ إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصارًا)[٦٢]، وحذف المضاف له دلالات ضمنيّة لعلّ أبرزها بيان حقيقة هذه الحياة التي يحرص عليها الانسان فهي قصيرة؛ (وسميت الدنيا لأنّها دنت)[٦٣]، ولهذا لا يُستحقّ ذكرها وبخاصّة على لسان مَنْ هو متخلٍ عنها وزاهد فيها.

• حذف الاسم كلّه عندما يكون مضافًا إليه، ويكثر ذلك في ألفاظ محدّدة، مثل: (كلّ وأيّ وبعض)[٦٤]، نحو ما جاء في كلام الإمام علي (عليه السلام)، بقوله: (اعْلَمْ أَنَّ الرَّعِيَّةَ طَبَقَاتٌ لَا يَصْلُحُ بَعْضُهَا إِلَّا بِبَعْضٍ وَلَا غِنَى بِبَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ فَمِنْهَا جُنُودُ اللَّهِ وَمِنْهَا كُتَّابُ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ وَمِنْهَا قُضَاةُ الْعَدْلِ وَمِنْهَا عُمَّالُ الْإِنْصَافِ وَالرِّفْقِ وَمِنْهَا أَهْلُ الْجِزْيَةِ وَالْخَرَاجِ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَمُسْلِمَةِ النَّاسِ وَمِنْهَا التُّجَّارُ وَأَهْلُ الصِّنَاعَاتِ وَمِنْهَا طَبَقَةُ السُّفْلَى مِنْ ذَوِي الْحَاجَةِ وَالْمَسْكَنَةِ وَكُلًّا قَدْ سَمَّى اللَّهُ سَهْمَه)[٦٥]، إذ جاء في النصّ المضاف إليه محذوفًا وتقديره (فريق أو طبقة)، ولم ينو لفظه ولا معناه؛ فحلّ المضاف محلّه (كلًّا)؛ فلذا بقي على حالته الاعرابيّة ورُدّ التنوين إليه[٦٦]، ويتضمّن حذف المضاف إليه دلالات ضمنيّة لعلّ أبرزها بيان وجوب شموليّة طبقات المجتمع كلّها بالرعاية من لدن الحاكم وعدم التفريط بأيّ منها تعويلًا على صغرها في المجتمع أو فقرها أو غير ذلك من الأسباب التي يتذرّع بها الحاكم، وهذا المعنى يمكن إفادته (من (كلّ)، الدلالة على كلّ فرد[٦٧]) ، من الأفراد التي تضاف إليها.

• حذف الاسم كلّه عندما يكون مفعولًا به، وهذا (يكثر بعد لو شئت...، وبعد نفي العلم)[٦٨]، فالأوّل نحو ما جاء في كلام الإمام الحسن (عليه السلام)، ردًّا على عمرو بن العاص في مجلس معاوية بقوله: (يَا مُعَاوِيَةُ، لا يَزَال عِنْدَكَ عَبْد رَاتِعًا فِي لُحُومِ النَّاسِ، أَمَا وَاللَّهِ لَو شِئْتُ لَيَكُونَنَّ بَيْنِنَا مَا تَتَفَاقم فِيهِ الأُمُورُ وتحرَّج مِنهُ الصُّدورُ)[٦٩]، والتقدير: (لو شئتُ ردّ كلامِهِ)؛ فحذف المفعول به من الكلام؛ لكون (الجواب يدلّ عليه ويبيّنه)[٧٠]، وحذف المفعول به يحمل دلالات ضمنيّة لعلّ أبرزها: بيان عدم أهميّة مفعول المشيئة وأنّه (لم يكن ممّا يكبره السامع فالحذف)[٧١] أولى، أمّا الموضع الثاني لحذف المفعول به، ويأتي بعد العلم المنفي نحو ما جاء في كلام الإمام الحسن (عليه السلام)، بقوله: (إِنَّمَا النَّاسُ ثَلَاثَةٌ مُؤْمِنٌ يَعْرِفُ حَقَّنَا وَيُسَلِّمُ لَنَا وَيَأْتَمُّ بِنَا فَذَلِكَ نَاجٍ مُحِبٌّ لِلَّهِ وَلِي وَنَاصِبٌ لَنَا الْعَدَاوَةَ يَتَبَرَّأُ مِنَّا وَيَلْعَنُنَا وَيَسْتَحِلُّ دِمَاءَنَا وَيَجْحَدُ حَقَّنَا وَيَدِينُ اللَّهَ بِالْبَرَاءَةِ مِنَّا فَهَذَا كَافِرٌ مُشْرِكٌ فَاسِقٌ وَإِنَّمَا كَفَرَ وَأَشْرَكَ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ كَمَا سَبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ)[٧٢] ، والتقدير: (لا يعلم إنّه كافر ومشرك)، وحذف المفعول به فيه دلالات ضمنيّة لعلّ أبرزها هو بيان كونه مبغوضًا للمتكلّم (ولا تذكر المبغوض خوفًا منه)[٧٣].

• حذف الاسم كلّه عندما يكون حالًا، و(أكثر ما يرد ذلك إذا كان قولًا أغنى عنه المقول)، نحو قول الإمام علي (عليه السلام)، لأهل الكوفة: (مِنْ عَبْدِ اللَّهِ عَلِيٍّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى أَهْلِ الْكُوفَةِ: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ، فَإِنِّي أَحْمَدُ إِلَيْكُمُ اللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُو...)[٧٤]، والتقدير: (قائلًا: سلامٌ عليكم)، وحذف الحال فيه دلالات ضمنيّة لعلّ أبرزها: بيان رضا الإمام علي (عليه السلام)، عن أهل الكوفة في حينها وهذا يمكن إفادته من الحال؛ لأنّ (الحال إنّما هي هيأة الفاعل أو المفعول وصفته في وقت ذلك الفعل)[٧٥].

• حذف الاسم كلّه عندما يكون تمييزًا، ويكون ذلك بعد كمّ الخبريّة أو الاستفهاميّة [٧٦]، نحو قول الإمام علي (عليه السلام): (كَمْ أُدَارِيكُمْ كَمَا تُدَارَى الْبِكَارُ الْعَمِدَةُ وَالثِّيَابُ الْمُتَدَاعِيَةُ كُلَّمَا حِيصَتْ مِنْ جَانِبٍ تَهَتَّكَتْ مِنْ آخَرَ[٧٧])، والتقدير: (كمّ مرّة أداريكم)، وتستعمل كمّ (للمبالغة في تكثير العدد)[٧٨]، والمعنى: (كثيرًا من المرات داريتكم)، وحذف التمييز له دلالات ضمنيّة لعلّ أبرزها: بيان سماجة القوم وجلافتهم؛ وكأنّه يقول لهم: (وقد اضطرّني شذوذكم هذا أن أسوسكم بالرفق والملاينة تمامًا كما يدارى البعير المريض، والثوب البالي إذا خيط منه جانب انفتق جانب)[٧٩] ، وشكايته (عليه السلام)، من تخاذل قومه قد بيّنها بلوعة ومرارة بقوله: (قَاتَلَكُمُ اللَّهُ لَقَدْ مَلَأْتُمْ قَلْبِي قَيْحًا وَشَحَنْتُمْ صَدْرِي غَيْظًا وَجَرَّعْتُمُونِي نُغَبَ التَّهْمَامِ أَنْفَاسًا وَأَفْسَدْتُمْ عَلَيَّ رَأْيِي بِالْعِصْيَانِ وَالْخِذْلَانِ)[٨٠].

يتضح ممّا تقدّم تضمّن حذف الاسم دلالات ضمنيّة أدّت إلى إغناء النصّ بمعان إضافيّة ساعدت على ايجاز النصّ واختصاره من جانب، كما أعطت المتكلّم مساحة كافية على بيان مراده من جانب آخر.

ب- حذف جزء من الاسم خطًّا ولفظًا، ويكون ذلك بمواضع متعدّدة ومشهورة، بيّنها علماء اللغة بمناسبات متعدّدة، منها:

• حذف ألف (ابن)، خطًّا، ولفظًا عند ما يقع منادى وتجتمع أربعة شروط فيه، وهي: أن يكون المنادى علمًا، وموصوفًا بـ(ابن)، وأن يكون (ابن)، متصلًا بموصوفه، ومضافًا إلى علم[٨١]، نحو ما جاء بقول الإمام الحسن (عليه السلام): (يَا مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ أَلَا أُخْبِرُكَ بِمَا سَمِعْتُ مِنْ أَبِيكَ فِيكَ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَاكَ (عليه السلام)، يَقُولُ يَوْمَ الْبَصْرَةِ: مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَبَرَّنِي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَبَرَّ مُحَمَّدًا وَلَدِي)[٨٢] ؛ وحيث توافرت الشروط في النصّ (فحذفوا ألف الوصل من ابن لأنّه لا يقوى فصله ممّا قبله اذا كانت الصفة والموصوف عندهم كالشيء الواحد)[٨٢]، وكذا تحذف ألف ابن في غير النداء (متى جرى وصفًا على العلم قبله؛ لأنّه لا ينوى فصله ممّا قبله)[٨٣] ، نحو ما جاء من كلام الإمام الحسن (عليه السلام)، بوصيته: (هَذَا مَا أَوْصَى بِهِ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ إِلَى أَخِيهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عليهم السلام[٨٤]، حيث ورد حذف ألف (ابن)، في موضعين؛ لكونه جرى وصفًا على علمين قبله (الحسن، الحسين)، وحذف ألف الوصل من (ابن)، يحمل دلالات ضمنيّة لعلّ أبرزها إشارة إلى شدّة تعلّق الصفة بالموصوف وعدم انفكاك أحدهما عن الآخر أو فصله ولو كان ذلك لفظًا.

• حذف الألف من الاسم في البسملة الكاملة خطًّا ولفظًا، نحو ما جاء من دعاء الإمام الحسن (عليه السلام): (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِمَكَانِكَ وَبِمَعَاقِدِ عِزِّكَ وَسُكَّانِ سَمَاوَاتِكَ وَأَنْبِيَائِكَ وَرُسُلِكَ أَنْ تَسْتَجِيبَ لِي فَقَدْ رَهِقَنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرٌ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَأَنْ تَجْعَلَ لِي مِنْ عُسْرِي يُسْرًا)[٨٥]، فحُذف الألف

من (باسم)؛ وفيه عدّة أقوال منها: قال الفرّاء: (لأنّها وقعت في موضع معروف لا يجهل القارئ معناه، ولا يحتاج إلى قراءته؛ فاستخفّ طرحه)[٨٦]، وقال الزجاج: (وسقطت الألف من باسم الله في اللفظ وكان الأصل: (باسم الله)؛ لأنّها ألف وصل دخلت ليتوصّل بها إلى النطق بالساكن)[٨٧]، وقيل: حذفت لكثرة الاستعمال، وقيل: لكي لا تفصل الباء عن الاسم، وحيث إنّ البسملة على القول الصحيح: هي (آية من الحمد ومن كلّ سورة)[٨٨]، فلذا يمكن القول: أنّ السبب الحقيقيّ لحذف الألف من (اسم الله) في البسملة هو توقيفيّ، ولكن لعلّه من حيث بيان السبب غير التّام لذلك يمكن القول: كون الألف في الاسم زائدة وأنّ من معاني (الباء)، يأتي (حرف استعانة)[٨٩]، فهذا يعطي دلالة ضمنيّة مفادها: كون العبد مستعينًا باسم الله تعالى فيدلّ حذف الألف الزائدة ولصاق الباء بالاسم على شدّة ارتباط استعانة العبد بمصدر العون الحقيقيّ، وعدم تصّور الانفكاك أو الفصل بينهما ولو من الناحية اللفظيّة بالألف؛ فافتقار العبد لخالقه وارتباطه الشديد به كأنّما يُبيّن من خلال ظلال خطّ وكتابة الاسم في البسملة.

ج- حذف جزء من الاسم خطًّا لا لفظًا، ويكثر ذلك في حذف الألف أو الواو أو الياء من الاسم، وجاء ذلك في الرسم القرآني كثيرًا، مثل: (إسمعيل، إسحق، هرون)، وغير ذلك من الأسماء التي لازمها الحذف في الرسم القرآني أمّا في غيره فلا يحذف منها وإنّما تكتب من دون حذف، نحو: (إسماعيل، إسحاق، هارون)، في حين لازم الحذف عددًا من الأسماء سواء أكان في الرسم القرآني أم في غيره، مثل: (رحمن)، حيث حذف منه الألف (رحمان)، و(داود)، حذف منه الواو (داوود)، و(متعال)، حذف منه الياء (متعالي)، نحو ما جاء في كلام الإمام الحسن (عليه السلام)، بقوله: (أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ لَا يُعَابُ أَحَدٌ بِتَرْكِ حَقِّهِ، وَإِنَّمَا يُعَابُ أَنْ يَأْخُذَ مَا لَيْسَ لَهُ، وَكُلُّ صَوَابٍ نَافِعٌ، وَكُلُّ خَطَإٍ ضَارٍ لِأَهْلِهِ، وَقَدْ كَانَتِ الْقَضِيَّةُ فَفَهَّمَهَا سُلَيْمَانَ فَنَفَعَتْ سُلَيْمَانَ وَلَمْ تُضِرَّ دَاوُدَ، فَأَمَّا الْقَرَابَةُ فَقَدْ نَفَعَتِ الْمُشْرِكَ وَهِيَ وَاللَّهِ لِلْمُؤْمِنِ أَنْفَعُ)[٩٠]، وفُسرّ الحذف (في ذلك علل، منهنّ: كثرة الاستعمال، وقيل: لما حذفوا منها التنوين اجترأوا أيضًا على الحذف منها في الخطّ، وقيل: لما كانت عجميّة فنقلت إلى كلام العرب وغيّرت اجترأوا أيضًا على تغييرها في الخطّ، وقيل: لما كانت حروف المدّ واللين يكثرن زوائد صرن كأنّهنّ حركات ضعُفْن فَحُذِفْن، ولم يلتبسن بغيرهن أيضًا)[٩١]، والحذف مهما كان سببه لا بدّ أن يحمل دلالات ضمنيّة لعلّ أبرزها هو تمييزه عن غيره؛ لأهميّة مدلوله.

د- حذف جزء من الاسم لفظًا لا خطًّا، ويكثر ذلك في الاسماء التي تبتدئ بهمزة الوصل (فهي عشرة أسماء معدودة وهي: وابن، وابنة، وامرئ، وامرأة، واثنان، اثنتان، واسم، واست، وابنم بمعنى ابن، وايمن)[٩٢]، وكذا الأسماء التي تكون مصادر (فكلّ مصدر كانت في أوّل فعله الماضي همزة وصل، ووقعت في أوّله هو أيضًا همزة، فهي همزة وصل)[٩٣]، وتنماز جميع الأسماء التي همزتها وصل بأنّها (إذا تقدّمها كلام سقطت الهمزة من اللفظ)[٩٤]؛ وتثبت خطًّا فقط، نحو ما جاء من كلام الإمام الحسن (عليه السلام)، مخاطبًا الوليد بن عقبة: (وَمَا أَنْتَ وَذِكْرَ قُرَيْشٍ وَإِنَّمَا أَنْتَ ابْنُ عِلْجٍ مِنْ أَهْلِ صَفُّورِيَةَ اسْمُهُ ذَكْوَانُ)[٩٥]، حيث ورد في النصّ اسمان (ابن، اسم)، من عشرة الأسماء المعدودة التي همزتهما همزة وصل، وأمّا الأسماء التي هي مصادر فقد جاء عدد

منها في كلام الإمام الحسن (عليه السلام)، بالنصّ الآتي: (لا تُجَاهِدِ الطَّلَبَ جِهَادَ الْغَالِبِ وَلَا تَتَّكِلْ عَلَى الْقَدَرِ اتِّكَالَ الْمُسْتَسْلِمِ فَإِنَّ ابْتِغَاءَ الْفَضْلِ مِنَ السُّنَّةِ وَالْإِجْمَالَ فِي الطَّلَبِ مِنَ الْعِفَّةِ وَلَيْسَتِ الْعِفَّةُ بِدَافِعَةٍ رِزْقًا وَلَا الْحِرْصُ بِجَالِبٍ فَضْلًا فَإِنَّ الرِّزْقَ مَقْسُومٌ وَاسْتِعْمَالَ الْحِرْصِ اسْتِعْمَالُ الْمَأْثَمِ)[٩٦]، إذ ورد في النصّ (اتكال، وابتغاء، واستعمال)، كلًّا منها تبتدئ بهمزة وصل تسقط همزتها في درج الكلام لفظًا لا خطًّا، وحذف همزة الوصل لا بدّ أن تحمل دلالات ضمنيّة لعلّ منها بيان اندماج الاسم بمعموله وعدم انفكاكه منه، وكأنّهما يؤلّفان وحدة لغويّة واحدة، كما تشكّل همزة الوصل جزءًا من بنية الاسم.

٢- حذف الفعل كلّه، (ويطّرد حذفه مفسَّرا)[٩٧] ؛ وذلك إذا وقع بعد أدوات الشرط التي تدخل على الجمل الفعليّة: (إذا، أو إنْ، أو لو)، نحو ما جاء في كلام الإمام الحسن (عليه السلام)، بقوله: (أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِالنَّاسِ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّ اللَّهِ فَأُقْسِمُ بِاللَّهِ لَوْ أَنَّ النَّاسَ بَايَعُونِي وَأَطَاعُونِي وَنَصَرُونِي لَأَعْطَتْهُمُ السَّمَاءُ قَطْرَهَا وَالْأَرْضُ بَرَكَتَهَا)[٩٨] ، حيث جاءت في النصّ (لو)، الشرطيّة واقع بعدها فعل (محذوف، والتقدير: لو ثبت)[٩٩]، وكذا الأمر مع (إذا، وأنْ)، الشرطيتين عند دخولهما على اسم فلا بدّ أن يقدّر بعدهما فعل محذوف يفسّره الفعل المذكور في الجملة، وحذف الفعل مهما كان سببه لا بدّ أن يحمل دلالات ضمنيّة لعلّ أبرزها بيان دلالة (لاختصاص وأنّ الناس هم المختصّون)[١٠٠] ، بخيرات السماء وبركات الأرض.

٣- حذف جزء من الفعل لفظًا وخطًّا، ويكثر ذلك في الأفعال المعتلّة، وبخاصّة معتلّة الفاء، مثل: (وفى، وعد، وقى)؛ لأنّه في مثل هذه الأفعال لا يعوّض بحركة مجانسة للحرف المحذوف، خلافًا لمعتل اللام فإنّه يعوّض بحركة مجانسة؛ وبذلك يكون الكلام خارجًا عن الحذف لفظًا وخطًّا؛ فلذلك يقتصر الكلام على ما يحذف من دون تعويض بحركة مجانسة، فما كان ماضي الفعل معتلا بالواو فإنّه (يحذف في الأفعال المضارعة منه الواو)[١٠١]، نحو ما جاء من كلام الإمام الحسن (عليه السلام)، بقوله: (وَقَدْ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه واله وسلم)، حَذَرًا مِنْ قَوْمِهِ إِلَى الْغَارِ لَمَّا أَجْمَعُوا عَلَى أَنْ يَمْكُرُوا بِهِ وَهُوَ يَدْعُوهُمْ لَمَّا لَمْ يَجِدْ عَلَيْهِمْ أَعْوَانًا وَلَوْ وَجَدَ عَلَيْهِمْ أَعْوَانًا لَجَاهَدَهُم)[١٠٢] ، ومنها قوله (عليه السلام): (أَيُّهَا النَّاسُ، اسْمَعُوا وَعُوا، وَاتَّقُوا اللَّهَ وَرَاجِعُوا، وَهَيْهَاتَ مِنْكُمُ الرَّجْعَةُ إِلَى الْحَقِّ، وَقَدْ صَارَعَكُمُ النُّكُوصُ، وَخَامَرَكُمُ الطُّغْيَانُ وَالْجُحُود)[١٠٣] ، حيث ورد في النصّ الأول الفعل (وجد)، محذوفًا منه الواو بالمضارع (يجد)، وفي النصّ الثاني جاء فعلان حذف منهما الواو أيضًا، وهما: (وعى، ووقى)، حيث حذف منهما عين الفعل عند مجيئهما بالأمر (وعوا، واتقوا)؛ (وذلك إنّهم استثقلوا واوًا ساكنة بعد ياء)[١٠٤] ، وهكذا الأمر مع كلّ فعل ماضيه معتلًّا بالواو فإنّها تحذف منه بالمضارع، وعلى كلّ الحالات فإنّ حذف الواو من الفعل لا يخلو من دلالات ضمنيّة لعلّ أبرزها هو بيان رونق المعنى وأناقته من خلال حذف ما هو ثقيل من اللفظ؛ فلذا حذف الواو التي تعدّ من الحروف الثقيلة[١٠٥].

٤- حذف جزء من الفعل خطًّا لا لفظًا، وهذا النحو يكثر في الأفعال التي يحذف منها حرف العلّة ويعوّض بحركة مجانسة له، مثل: إذا (قلت: نَمْ وخَفْ وتفتح أوّله؛ لأنّ الساقط ألف وتقول: بِع وكِل بالكسر؛ لأنّ الساقط ياء، وتقول: قُل وزُل بضمّ أوّله؛ لأن

الساقط واو، وكذلك إذا كانت لام الفعل حرف علّة واوًا أو ياءً أو ألفًا ثمّ أُسقطتْ للجزم بقيت حركة كلّ واحد منها لتدلّ عليه نحو لم يدعُ ولم يغزُ بالضّم؛ لأنّ الساقط واو، ولم يسعَ ولم يرضَ بالفتح؛ لأنّ الساقط فتح، ولم يرمِ ولم يقضِ بالكسر؛ لأنّ الساقط ياء)[١٠٦]، نحو ما جاء في كلام الإمام الحسن (عليه السلام)، بقوله:(يَا بْنَ آدَمَ عِفَّ عَنْ مَحَارِمِ اللَّهِ تَكُنْ عَابِدًا وَارْضَ بِمَا قَسَمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ تَكُنْ غَنِيًّا وَأَحْسِنْ جِوَارَ مَنْ جَاوَرَكَ تَكُنْ مُسْلِمًا وَصَاحِبِ النَّاسَ بِمِثْلِ مَا تُحِبُّ أَنْ يُصَاحِبُوكَ بِهِ تَكُنْ عَدْلًا)[١٠٧] ، حيث ورد في النصّ فعلان فيهما حذف: (ارض، وتكن)، حيث حذف لام الفعل (ارض)، وهو حرف الألف وأصله: (يرضى)، وعوّض عنه بحركة مجانسة (الفتحة)، أمّا الفعل الناقص (تكن)، فحذف منه عين الفعل وهو حرف (الواو)، وأصله: (تكون)، وعوّض عنه بالضمة المجانسة للواو؛ لأنّ (الحركات أبعاض حروف المدّ واللّين، وهي الألف والياء والواو، فكما أنّ هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاثة، وهي الفتحة والكسرة والضمّة)[١٠٨]، فمتى حذف الحرف خطًّا فالحركة المجانسة له تقوم مقامه لفظًا، وعلى كلّ التقديرات الحذف لا بدّ أن يحمل دلالات ضمنيّة لعلّ أبرزها ازالة حرف المدّ من اللفظ لمنع جريان صفة أحرف الكلمة إلى معناها؛ حيث يتصف ثلاثة أحرف في الكلمة (الياء، والراء، والألف)، بصفة الرخوة، (وهو الذي يجري فيه الصوت)[١٠٩]، بيسر وسهولة، في حين ينتقل إلى حرف مطبق (الضاد)، وكأنّه يشعر المتكلّم بأنّ دلالة (الرضا)، وإن اتّصف تحصيلها بيسر وسهولة لكنّها في الوقت ذاته يحتاج نيلها والحفاظ عليها إلى اطبقاق جوانح الانسان لاستدامة هذه الصفة وعدم تضييعها، كما يطبق اللسان على الفكّ الأعلى لتحصيل تلفّظ حرف الضاد على نحو صحيح؛ فلولا الاطباق لما صحّ تلفظ حرف الضاد ولخرجت من الكلام [١١٠] .

٥- حذف جزء من الفعل لفظًا لا خطًّا، ويكثر ذلك في الأفعال التي تنتهي بواو الجمع المتطرفة، (فإنّهم زادوا بعد واو الجمع المتطرّفة في الفعل ألفًا نحو أكلوا وشربوا)[١١١] ، فإنّها تثبت خطًّا لا لفظًا، وكذا يقع الحذف لفظًا لا خطًّا في هاء السكت التي تتصل الأفعال (في الدرج كهمزة الوصل)[١١٢]، كما يكون الحذف لفظًا لا خطًّا في همزة الوصل وهي المبدوء بها في الأفعال الماضية الخماسيّة والسداسيّة، ومصادرها، والأمر منها ومن الثلاثيّ الساكن تالي مضارعه لفظًا عند حذف أوّله)[١١٣] ، مثل: (اعلم واضرب واخرج)، ونحوها من الأفعال فإنّها جميعًا تكون مبتدئة بهمزة وصل تسقط عند درج الكلام لفظًا لا خطًّا، نحو ما جاء في كلام الإمام الحسن (عليه السلام)، بقوله: (مَعْشَرَ الْخَلَائِقِ فَاسْمَعُوا، وَلَكُمْ أَفْئِدَةٌ وَأَسْمَاعٌ فَعُوا: إِنَّا أَهْلُ بَيْتٍ أَكْرَمَنَا اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ، وَاخْتَارَنَا وَاصْطَفَانَا وَاجْتَبَانَا)[١١٤]، حيث جاء في النصّ عدّة أفعال يحذف جزء منها لفظًا لا خطًّا، وهي: (فاسمعوا، فعوا، واختارنا، واصطفانا، واجتبانا)، حيث جاءت همزة الوصل فيها والألف المتطرفة في عدد منها وكلاهما يثبتان خطًّا لا لفظًا في درج الكلام، فزيدت الألف متطرّفة في الفعلين: (فاسمعوا، فعوا)، لجلب انتباه المتلقّي ولتكون (دليلًا على أنّ الكلام ناقص)[١١٥]، أمّا زيادتها متطرّفة في الأفعال: (واختارنا، واصطفانا، واجتبانا)، فإضافة إلى دلالتها على نقص الكلام وتهيئة المتلقّي إلى الكلام التالي تدلّ (في الوقف لبيان الحركة)[١١٦]، في حين في درج الكلام تسقط لفظًا فتكتب بهذه الصورة:

(واختارنَ، واصطفانَ، واجتبانَ).

٦- حذف الحرف، تشغل الحروف مساحة واسعة في البحث اللغويّ؛ فأُلّف فيها كتب مستقلّة؛ لأهميتها وكثرة استعمالها وبخاصّة في الخطابات اليوميّة؛ فلذا يلجأ إلى (الحذف والاختصار)[١١٧]، وبخاصّة في سياقات تركيبيّة واضحة كما في حذف حرف النداء والاستفهام والجرّ والعطف، وغير ذلك، نحو ما جاء في كلام الإمام الحسن (عليه السلام)، بقوله: (مَعْشَرَ الْخَلَائِقِ فَاسْمَعُوا، وَلَكُمْ أَفْئِدَةٌ وَأَسْمَاعٌ فَعُوا: إِنَّا أَهْلُ بَيْتٍ أَكْرَمَنَا اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ، وَاخْتَارَنَا وَاصْطَفَانَا وَاجْتَبَانَا)[١١٨]، وتقدير الكلام: (يا معشر الناس)، ولكن حذف حرف النداء (يا)؛ لوضوحه من خلال السياق الكلاميّ الدّالّ عليه وقد يكون فيه دلالة ضمنيّة تشير إلى قرب المنادى من المتكلّم؛ فلا يحتاج معه لحرف النداء، وحذف حرف الاستفهام، نحو ما جاء في كلام الإمام الحسن (عليه السلام)، بقوله: (فَأَنْتَ يَا مُعَاوِيَةُ مَعْدِنُ الْخِلَافَةِ دُونَنَا؟)[١١٩]، حيث حذف حرف الاستفهام (الهمزة)، وتقدير الكلام: (أ فأنتَ)، وحذف همزة الاستفهام فيها دلالة ضمنيّة لعلّها تفيد تأكيده خروج الاستفهام عن معناه الحقيقيّ وهو (أن يكون ظاهره موافقًا لباطنه كسؤالك عمّا لا تعلمه)[١٢٠]، في حين ظاهرة دلالة الاستفهام الانكاريّ الابطاليّ بـ(الهمزة)، والتي تعني: (أنّ ما بعدها (الهمزة)، غير واقع، وأنّ مدّعيه كاذب)[١٢١]، كما يكون حذف الحرف في حرف الجر وبعدّة مواضع منها: مع (كي)، إذا كانت (حرفًا مصدريًا، بمعنى أنْ)[١٢٢]، نحو ما جاء في كلام الإمام علي (عليه السلام)، بقوله: (اَقْبَلِ النَّصِيحَةَ كَيْ تَنْجُوَ مِنَ الْعَذَابِ)[١٢٣]، وتقدير الكلام: (لكي تنجو)، فحذف حرف الجرّ لفظًا إلا أنّه ثابت تقديرًا؛ لأنّ علامة كي (المصدريّة تقدّم اللام عليها) [١٢٤]، لفظًا أو تقديرًا، ويتضمّن حذف حرف الجرّ من (كي)، المصدريّة دلالة ضمنيّة لعلّ مفادها اختصار اللفظ وتخفيفه وعدم اثقاله بأحرف مجهورة (اللام، والكاف، والياء)، وصفة الجهر يعنى بها: ما (اشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت)[١٢٥]، فلذا حذف اللام؛ لعدم إخلاله في المعنى لأنّه زائد، ولتخفيف اللفظ وإبراز معنى السببيّة التي تدلّ عليها (كي)، و(اللام)[١٢٦]، وعندها فلا يحتاج مزيدًا من الأحرف لتأكيد معنى السببيّة؛ فأكتفى بحرف واحد، وبخاصّة أنّ معنى السببيّة بيّن وظاهر للمتلقّي، ومن موارد حذف الحرف، حذف حرف العطف، فيحذف مع معطوفه ومن دونه، ومن ذلك (قد تحذف الواو مع معطوفها ودونه)[١٢٧]، نحو ما جاء في كلام الإمام الحسن (عليه السلام)، بقوله: (أَمَّا أَنْتَ يَا عَلِيُّ فَمِنِّي وَأَنَا مِنْكَ وَأَنْتَ وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ بَعْدِي، فَصَدَّقَ أَبِي رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه واله وسلم)، سَابِقًا وَوَقَاهُ بِنَفْسِهِ ثُمَّ لَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ يُقَدِّمُهُ وَلِكُلِّ شَدِيدٍ يُرْسِلُهُ)[١٢٨]، فالظاهر ورد في النصّ حذف حرف العطف (الواو)، مع معطوفه، وتقدير الكلام: (وأنت وليّ كلّ مؤمن ومؤمنة من بعدي)؛ لدلالة سياق الكلام عليه ولورود عدّة نصوص بهذه الصياغة: (وَوَلِّي كُلِّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ بَعْدِي)[١٢٩]، وحذف حرف العطف فضلًا عن المعطوف لا يخلو من دلالة ضمنيّة لعلّ أبرزها بيان تساوي المؤمنين والمؤمنات بالولاية من دون أدنى فرق، وذلك كما قيل: (فمنه الواو، تحذف لقصد البلاغة، فإنّ في إثباتها ما يقتضي تغاير المتعاطفين، فإذا حذفت أشعر بأنّ الكلّ واحد)[١٣٠].

المطلب الثاني: التضمينات التداولية في الحذف

بالمركبات

يقع الحذف في المركبات في مواضع متعدّدة، ويمكن بيان عدد منها بالنحو الآتي:

أ- حذف جملة الشرط، و(هو مطّرد بعد الطلب)[١٣١]، نحو ما جاء في كلام الإمام الحسن (عليه السلام)، بقوله: (يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ، اتَّقُوا اللَّهَ فِينَا، فَإِنَّا أُمَرَاؤُكُمْ، وَضِيفَانُكُمْ، وَأَهْلُ الْبَيْتِ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فِي كِتَابِهِ: (إِنَّما يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَ يُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرا))[١٣٢] ، حيث حذفت جملة الشرط في النصّ وتقدير الكلام: (أيها الناس، اتقوا الله، فإن تتقوا الله فإنّا أمراؤكم)، وحذف فعل الشرط فيه دلالات ضمنيّة لعلّ أبرزها إحلال الطلب بفعل الأمر (اتقوا)، محلّ الشرط؛ لما تحمل صيغة الأمر من دلالة الإلزام والاستعلاء بخلاف الشرط.

ب- حذف جملة جواب الشرط، ويكون ذلك في سياق (يدلّ عليه الكلام)[١٣٣]، فيكون واضحًا ومعلومًا للمتلقّي، نحو ما جاء من كلام الإمام الحسن (عليه السلام)، بقوله للمغيرة بن شعبة: (وَلَعَمْرِي لَئِنْ كَانَ عَلِيٌّ قَتَلَ عُثْمَانَ مَظْلُوماً فَوَاللَّهِ مَا أَنْتَ مِنْ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ فَمَا نَصَرْتَهُ حَيًّا وَلَا تَعَصَّبْتَ لَهُ مَيِّتًا)[١٣٤]، حيث حذف جواب الشرط في النصّ؛ لدلالة جواب القسم عليه وتقدير الكلام: (إن كان عليّ قتل عثمان مظلومًا فوالله ما أنت من ذلك في شيء)، وحذف جواب الشرط واقامة جواب القسم مقامه فيه دلالات ضمنيّة لعلّ أبرزها (تحقق الجواب عند السامع وتأكده إليه ليزول عنه التردّد فيه)[١٣٥] .

ج- حذف جملة القسم، (وهو لازم مع غير الباء من أحرف القسم)[١٣٦] ، نحو ما جاء من كلام الإمام الحسن (عليه السلام)، بقوله لحبيب بن مسلمة الفهريّ: (وَلَكِنَّكَ أَطَعْتَ مُعَاوِيَةَ عَلَى دُنْيَا قَلِيلَةٍ فَلَئِنْ كَانَ قَامَ بِكَ فِي دُنْيَاكَ لَقَدْ قَعَدَ بِكَ فِي آخِرَتِك)[١٣٧] ، حيث وردت في النصّ جملة القسم محذوفة، وتقدير الكلام: (أقسم والله لئن)؛ (فلام لئن موطئة لقسم محذوف)[١٣٨]، وحذف جملة القسم فيها دلالات ضمنيّة لعلّ أبرزها بيان أنّ ما يراد تأكيده بالقسم وهو: (قيام معاوية ومساعدته لك يا حبيب، مقتصرة في دنياك، وأمّا آخرتك فهو لا يستطيع أن يقدّم لك شيئًا)، فهذا المعنى إنزاله منزلة المتحقّق والمؤكّد من دون حاجة لذكر جملة القسم صراحة التي هي (جملة مؤكِّدة)[١٣٩]، لجملة جواب القسم.

د- حذف جواب القسم، ويكون ذلك (إذا تقدّم عليه أو اكتنفه ما يغني عن الجواب)[١٤٠]، نحو قول الإمام الحسن (عليه السلام): (ثُمَّ قَالُوا قَدْ ضَاعَ مِنْهُ قُرْآنٌ كَثِيرٌ بَلْ كَذَبُوا وَاللَّهِ بَلْ هُوَ مَجْمُوعٌ مَحْفُوظٌ عِنْدَ أَهْلِه)[١٤١]، إذ ورد في النصّ جواب القسم محذوفًا وتقدير الكلام: (بل كذبوا، اقسم والله، ما ضاع منه شيء بل هو مجموع محفوظ عند أهله)؛ (للدلالة عليها)[١٤٢] ، وحذف جملة جواب القسم فيه دلالات ضمنيّة لعلّ أبرزها بيان كون جواب القسم (ما ضاع منه شيء)، واضحًا ومعلومًا للمتلقّي بحيث أنّه لا يتطلّب ذكره بنحو صريح.

خاتمة البحث

ألقى البحث نظرة موجزة على مفهوم التضمين التداوليّ في البحث اللسانيّ الحديث من حيث بيّان مفهومه وأهميّته الدلاليّة في الحقل التداوليّ، ثمّ تتبع جذوره في التراث العربيّ؛ فتكشّف أنّ مفهوم التضمين التداوليّ متوافر في التراث اللغويّ بما يحمله من دلالات ضمنيّة متعدّدة وفي عنوانات لغويّة كثيرة، سواء أكانت على مستوى المفردات أم المركبات، وتبيّن أنّ عددًا من علماء العرب رُكّزت جهودهم

على مفهوم الضمنيّ وبحثه بعنوان مستقلّ، كاشفًا ذلك على أهميّته دلاليًّا، فأثبتوه بعدّة أنواع، منها ما يكون متوافقًا دلاليًّا والتضمين التداوليّ، حيث يضمّن الكلمة المفردة أو المركبات دلالة زائدة على دلالتها الحرفيّة، فتحتفظ المفردات أو المركبات بدلالتين مزدوجتين أحدهما بالوضع والأخرى بالقرائن الحاليّة أو المقاليّة، ومن الطبيعيّ عندها تكون احدى الدلالتين رئيسة والأخرى فرعيّة وهذا يحدّده سياق الكلام أيّهما الفرعيّة أم الرئيسة، واتضح عن طريق البحث امتلاك اللغة العربيّة عنوانات كثيرة تمتلك قدرًا وافرًا من الأهليّة للدلالة على التضمين التداوليّ وبنمط لافت للانتباه وبخاصّة على مستوى الكلمات التي تؤدّي وظيفتها اللغويّة على نحو مفرد وبأقسامها الثلاثة: (الاسم والفعل، والحرف)؛ وذلك عند حذف أحد هذه الأقسام بتمامه أو بجزئه، واتضح أنّ هذا الحذف يمكن أن يتصوّر في اللفظ والخطّ، أو باللفظ من دون الخطّ، أو بالخطّ من دون اللفظ، وهذا النمط من الحذف يكسب المفردة دلالات ضمنيّة وفيرة، أمّا على مستوى المركبات فكذلك أثبتت الدراسة قدرة التراكيب اللغويّة على تضمين دلالات زائدة على الدلالة الحرفيّة للمركبات مدلا عليها بالقرائن الحاليّة أو المقاليّة أو كما يصطلح عليه في علم اللغة الحديث بـ(مبدأ التعاون)، كما استطاعت الدراسة أن تبيّن امتلاك النصّ العربيّ الأصيل والمتمثّل بعيّنات من كلام الإمام الحسن (عليه السلام)، مفاهيم تداوليّة تمثّل أساسًا ومرتكزًا يتيح للباحثين الانطلاق منه لبيان الدلالات غير المصرّح بها على مستوى البنية السطحيّة للنصّ.

الهوامش

١- التداولية من أوستن إلى غوفمان، فليب بلانشه، ترجمة: صابر حباشة، دار الحوار، سورية، ط١، ٢٠٠٧م، ص١٤٥.

٢- التداولية، جورج يول، ترجمة: قصي العتابي، دار الأمان، الرباط، ط١، ١٤٣١هـ، ص٦٥.

٣- التداولية اليوم علم جديد في التواصل، آن روبول وجاك موشلار، ترجمة: سيف الدين ومحمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م، ص١٠٢.

٤- المرجع نفسه، ص١٠٢.

٥- التداولية، مرجع سابق، ص٦٥.

٦- النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، فان دايك، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، بيروت، ٢٠٠٠م، ص١٥٦.

٧- التداولية، مرجع سابق، ص٧٩.

٨- المضمر، كاثرين أوركوني، ترجمة: ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م، ص٤٩٨.

٩- دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة: كمال بشر، مكتبة الشباب، مصر، ١٩٧٩م، ص١٧٧.

١٠- الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط٢، د.ت.، ج٢، ص١٥٧.
ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، مطابع المكتبة العربية، حلب، ط١، ١٣٩٣هـ، ص٩٥.

١١- الخصائص، مصدر سابق، ج٢، ص٣١٠.

١٢- المثل السائر، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، ضياء الدين، المطبعة العامرة، مصر، ١٢٨٢هـ، ص٤٥٧.

١٣- النص والخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند، ترجمة: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ، ص١٠٤.

١٤- الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، مطبعة أمير، قمّ المقدسة، ط١، ١٤١١هـ، ص٤٣٠.

١٥- اعجاز القرآن، محمد بن الطيب الباقلاني، تحقيق: أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، ص٢٧٢، ٢٧٣.

١٦- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٧٦هـ، ج٣، ص٣٣٨.

١٧- البقرة، ١٨٧.

١٨- البرهان، مصدر سابق، ج٣، ص٣٣٩.

١٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطني، الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ، ج٥، ص٦٩١.

٢٠- علم الأسلوب مبادئه واجراءاته، صلاح فضل، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ، ص ٢١١.

٢١- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، جار الله الزمخشري، مكتبة ومطبعة البابي، مصر، الطبعة الأخيرة، ١٣٨٥هـ، ج٢، ص٤٨١.

٢٢- الحاشية على الكشاف، الشريف الجرجاني، مصطفى البابي، مصر، الطبعة الأخيرة، ١٣٨٥هـ، ص١٢٦.

٢٣- مغني اللبيب، مصدر سابق، ج٦، ٦٧١.

٢٤- علوم القرآن، السيوطي، تحقيق: سعيد المندوب،ط١، ١٤١٦هـ، ج٢، ص٢٨٢.
٢٥- الكتاب، عمر بن عثمان سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤١٦هـ ج٢، ص٣٨.
٢٦- كتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل، دار احياء الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٣٧١، ص١٧٤.
٢٧- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، مصدر سابق، ص٢٩٧.
٢٨- الكتاب، مصدر سابق، ج١، ص١٢.
٢٩- شرح المفصّل، ابن يعيش، المطبعة المنيرية، مصر، د.ط، د.ت ج١، ص ٩٤.
٣٠- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ، ج١، ص١٥٥.
٣١- بحار الأنوار، مصدر سابق، ط٢، ١٤٠٣هـ، ج٣٢، ص٨٨.
٣٢- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ابن هشام، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ج١، ص٢١٧.
٣٣- شرح الرضيّ على الكافية، رضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن، جامعة قاريونس، الدار البيضاء، ١٣٩٨هـ، ج١، ص٢٨٧.
٣٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، مكتبة دار التراث، القاهرة، طبعة جديدة، ١٤٢٦هـ، ج١، ص٥٤٢.
٣٥-عقائد الامامية، محمد رضا المظفر، تحقيق: عبد الكريم الكرماني، مؤسسة الرافد، بغداد، ط١، ١٤٣٢هـ، ص٥٢،
٣٦- مختصر المعاني، سعد الدين التفتازانيّ، دار الفكر، قمّ المقدسة، ط١، ١٤١١هـ، ص٤٧.
٣٧- شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج١، ص٢١٠.
٣٨- الكافي، الشيخ محمد بن يعقوب الكليني، دار الحديث، قم المقدسة، ط١، ١٤٢٩هـ، ج٣، ص٢٥٨.
٣٩- المائدة، ١٠٦.
٤٠- الاحتجاج على أهل اللجاج، أحمد بن علي الطبرسي، انتشارات المرتضى، مشهد المقدسة، ط١، ١٤٠٣هـ، ج٢، ص٢٨٨.
٤١- شرح الرضيّ، مصدر سابق، ج٢، ص٣١٠.
٤٢- آل عمران، ١٧٣.
٤٣- تفسير القرآن المجيد، الشيخ المفيد، مركز الثقافة والمعارف، قم المقدسة، ط١، ١٤٢٤هـ، ص٢٨٤.
٤٤- التبيان في تفسير القرآن، مصدر سابق ص٥٣.
٤٥- شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج١، ص٢٠٤.
٤٦- مهج الدعوات ومنهج العبادات، علي بن موسى بن طاووس، دار الذخائر، قم المقدسة، ط١، ١٤١١هـ، ص١٤٤.
٤٧- شرح المفصّل، مصدر سابق، ج١، ص٩٥.
٤٨- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد الخراط، مطبوعات

مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، د.ط، ١٣٩٤هـ ص٢٩٣.
٤٩- التوحيد، محمد بن علي بن بابويه الصدوق، جماعة المدرسين، قم المقدسة، ط١، ١٣٩٨هـ، ص٢٨٥.
٥٠- شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ضبط وتصحيح: علي عاشور، دار احياء التراث، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ، ج٣، ص١٦٠.
٥١- شرح المفصّل، مصدر سابق، ج١، ص٩٤.
٥٢- شرح الكافية، مصدر سابق، ج١، ص١٥٣.
٥٣- الاحتجاج، مصدر سابق، ج١، ص٢٧٦.
٥٤- شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج١، ص٢٠٨.
٥٥- شرح الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان، تحقيق: طه الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ص٣٤٣.
٥٦- الحجر، ٧٢.
٥٧- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت، ج١٣، ص١٢٣، مادة: (عمر).
٥٨- شرح الكافية، مصدر سابق، ج١، ص١٥٣.
٥٩- معاني الأخبار، محمد بن بابويه، مؤسسة النشر، قم المقدسة، ط١، ١٤٠٣هـ، ص٢.
٦٠- شرح المفصّل، مصدر سابق، ج٣، ص٢٤.
٦١- بحار الأنوار، مصدر سابق، ج٤٤، ص١٣٩.
٦٢- شرح المفصل، مصدر سابق، ج٣، ص٢٣.
٦٣- معجم العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق، مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الهجرة، ط٢، ١٤١٠هـ ج٨، ص٧٥، مادة (دنا).
٦٤- الاتقان في علوم القرآن، مصدر سابق، ج٢، ص١٦٦.
٦٥- تحف العقول عن آل الرسول (ص)، ابن شعبة الحراني، جماعة المدرسين، قم المقدسة، ط٢، ١٤٠٤هـ، ص١٣١.
٦٦- أوضح المسالك، مصدر سابق، ج٣، ص١٧١.
٦٧- أحكام كلّ وما عليه تدلّ، تقي الدين السبكي، تحقيق: طه محسن، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط١، ٢٠٠٠م، ص٣٨.
٦٨- مغني اللبيب، مصدر سابق، ج٦، ص٤٥١.
٦٩- نهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الخوئي، المكتبة الإسلامية، طهران، ط٤، ١٤٠٠هـ، ج١٩، ص١٥٠.
٧٠- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، أحمد بن محمد الشمني، المطبعة الهيّة، مصر، ج٢، ٢٦٠.
٧١- دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ، ص١٢٧.
٧٢- بحار الأنوار، مصدر سابق، ج٣٣، ص٢٧١.
٧٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب

العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، ج٢، ص١٠.
٧٤- الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، الشيخ المفيد، الناشر: مؤتمر الشيخ المفيد، قم المقدسة، ط١، ١٤١٣هـ، ج١، ص٢٥٨.
٧٥- شرح المفصل، مصدر سابق، ج٢، ص٥٥.
٧٦- مغني اللبيب، مصدر سابق، ج٥، ص٤٦٣.
٧٧- نهج البلاغة، الشريف الرضي، تحقيق: صبحي الصالح، الناشر: الهجرة، قمّ المقدسة، ط١، ١٤١٤ه، ص٩٨.
٧٨- شرح المفصل، مصدر سابق، ج٤، ص١٢٥.
٧٩- شرح نهج البلاغة، محمد جواد مغنية، مطبعة ستار، قم المقدسة، ط١، ١٤٢٧هـ، ج١، ص٣٤٣.
٨٠- الكافي، مصدر سابق، ج٥، ص٦.
٨١- شرح الرضي، مصدر سابق، ج١، ص٣٧١.
٨٢- الكافي، مصدر سابق، ج١، ص٣٠١.
٨٣- شرح المفصل، مصدر سابق، ج٢، ص٥.
٨٤- سر صناعة الاعراب، عثمان بن جني، تحقيق: حسن هنداوي، ص٥٢٩، ٥٣٠.
٨٥- الأمالي،،الشيخ الطوسي، دار الثقافة، قم المقدسة، ط١، ١٤١٤هـ، ص١٥٩.
٨٦- مهج الدعوات ومنهج العبادات، مصدر سابق، ص١٠.
٨٧- معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ، ص٢.
٨٨- معاني القرآن واعرابه، الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده، علم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ، ص٣٩.
٨٩- صناعة الكتاب، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: بدر أحمد ضيف، دار العلوم العربيّة، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ، ص٦٥.
٩٠- التبيان في تفسير القرآن، الشيخ الطوسي، تحقيق: أحمد العاملي، مكتبة الاعلام الاسلامي، ايران، ط١، ١٤٠٩هـ، ج١، ص٢٤.
٩١- سر صناعة الاعراب، مصدر سابق، ص١٢٢.
٩٢- أمالي الطوسي، مصدر سابق، ص٥٦٧.
٩٣- صناعة الكتاب، مصدر سابق، ص١٤٢.
٩٤- سر صناعة الاعراب، مصدر سابق، ص١١٥.
٩٥- المصدر نفسه، ص١١٥.
٩٦- شرح المفصل، مصدر سابق، ج٩، ص١٣٧.
٩٧- الاحتجاج، مصدر سابق، ج١، ص٢٧٦.
٩٨- تحف العقول، مصدر سابق، ص٢٣٣.
٩٩- مغني اللبيب، مصدر سابق، ج٦، ص٤٥٣.
١٠٠- الاحتجاج، مصدر سابق، ج٢، ص٢٨٩.
١٠١- شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج٤، ص٣٩.
١٠٢- الكشاف، مصدر سابق، ج٢، ص٤٦٨.

١٠٣- المنصف، عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين، دار إحياء التراث، القاهرة، ط١، ١٣٧٣هـ، ج١، ص١٨٤.
١٠٤- بحار الأنوار، مصدر سابق، ج١٠، ص١٤٣.
١٠٥- أمالي الطوسي، مصدر سابق، ص٥٦٧.
١٠٦- المنصف، مصدر سابق، ج١، ص٢٠٢.
١٠٧- سر صناعة الاعراب، مصدر سابق، ص٥٨٥.
١٠٨- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القطاع، تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٩م، ص٣٣٢.
١٠٩- بحار الأنوار، مصدر سابق، ج٧٥، ص١١٢.
١١٠- سرّ صناعة الاعراب، مصدر سابق، ص١٧.
١١١- سرّ صناعة الاعراب، المصدر نفسه، ص٦١.
١١٢- سرّ صناعة الاعراب، المصدر نفسه، ص٦١.
١١٣- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي، تحقيق: محمد نور حسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ، ج٣، ص٣٢٧.
١١٤- شرح الرضي، مصدر سابق، ج٤، ص٥٠١.
١١٥- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ج٣، ص٣١٩.
١١٦-أمالي الطوسي، مصدر سابق، ص٥٦٢.
١١٧- سرّ صناعة الاعراب، مصدر سابق، ص٧٢٠.
١١٨- سر صناعة الاعراب، المصدر نفسه، ص٧٢١.
١١٩- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، ص١٥٦.
١٢٠- أمالي الطوسي، مصدر سابق، ص٥٦٢.
١٢١- الاحتجاج، مصدر سابق، ج٢، ص٢٨٧.
١٢٢- الصاحبي، مصدر سابق، ص١٣٥.
١٢٣- ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، ج١، ص ٩١.
١٢٤- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ،، ص٢٦٣.
١٢٥- بحار الأنوار، مصدر سابق، ج١، ص١٨٠.
١٢٦- مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، أحمد بن علي الفاكهي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ، ص١٠٥.
١٢٧- سر صناعة الاعراب، مصدر سابق، ص٦٠.
١٢٨- رصف المعاني، مصدر سابق، ص٢١٦.
١٢٩- شرح التسهيل، مصدر سابق، ج٣، ص٢٣٦.

١٣٠- بحار الأنوار، مصدر سابق، ج١٠، ص١٤٠.
١٣١- بحار الأنوار، مصدر سابق، ج٢٨، ص٤٥.
١٣٢- البرهان، مصدر سابق، ج، ص٢١٠.
١٣٣- مغني اللبيب، مصدر سابق، ج٦، ص٥١٩.
١٣٤- شواهد التنزيل لقواعد التفضيل، عبيد الله الحسكاني، مجمع إحياء الثقافة الاسلامية، طهران، ط١، ١٤١١هـ، ج٢، ص٣٢.
١٣٥- المثل السائر، مصدر سابق، ص٣١٨.
١٣٦- الاحتجاج، مصدر سابق، ج١، ص٢٧٨.
١٣٧- البرهان في علوم القرآن، مصدر سابق، ج٢، ص٣٧٤.
١٣٨- مغني اللبيب، مصدر سابق، ج٦، ص٥١٣.
١٣٩- بحار الأنوار، مصدر سابق، ج٤٤، ص٦٠٦.
١٤٠- شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج٢، ص٣٨٤.
١٤١- شرح المفصّل، مصدر سابق، ج٩، ص٩٣.
١٤٢- مغني اللبيب، مصدر سابق، ج٦، ص٥١٤.
١٤٣- بحار الأنوار، مصدر سابق، ج٤٤، ص٦٠٦.
١٤٤- شرح المفصل، مصدر سابق، ج٩، ص٩٣.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القطاع، تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٩م.

٢- أحكام كلّ وما عليه تدلّ، تقي الدين السبكي، تحقيق: طه محسن، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط١، ٢٠٠٠م.

٣- الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، الشيخ المفيد، الناشر: مؤتمر الشيخ المفيد، قم المقدسة، ط١، ١٤١٣هـ.

٤- اعجاز القرآن، محمد بن الطيب الباقلاني، تحقيق: أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة.

٥- الأمالي، الشيخ الطوسي، دار الثقافة، قم المقدسة، ط١، ١٤١٤هـ.

٦- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ابن هشام، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

٧- الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، مطبعة أمير قمّ المقدسة، ط١، ١٤١١هـ.

٨- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، محمد باقر المجلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٩- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٧٦هـ.

١٠- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت.

١١- التبيان في تفسير القرآن، الشيخ الطوسي، تحقيق: أحمد قصير، مكتب الاعلام الاسلامي، قم المقدسة، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٢- تحف العقول عن آل الرسول (صلى الله عليه واله وسلم)، ابن شعبة الحراني، جماعة المدرسين، قم المقدسة، ط٢، ١٤٠٤هـ.

١٣- التداولية، جورج يول، ترجمة: قصي العتابي، دار الأمان، الرباط، ط١، ١٤٣١هـ.

١٤- التداولية من أوستن إلى غوفمان، فليب بلانشه، ترجمة: صابر حباشة، دار الحوار، سورية، ط١.

١٥- التداولية اليوم علم جديد في التواصل، آن روبول وجاك موشلار، ترجمة: سيف الدين ومحمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.

١٦- تفسير القرآن المجيد، الشيخ المفيد، مركز الثقافة والمعارف، قم المقدسة، ط١، ١٤٢٤هـ.

١٧- التوحيد، محمد بن علي بن بابويه الصدوق، جماعة المدرسين، قم المقدسة، ط١، ١٣٩٨هـ.

١٨- دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٩- دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة: كمال بشر، مكتبة الشباب، مصر، ١٩٧٩م.

٢٠- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.

٢١- الحاشية على الكشاف، الشريف الجرجاني، مصطفى البابي، مصر، الطبعة الأخيرة، ١٣٨٥هـ.

٢٢- الاحتجاج على أهل اللجاج، أحمد بن علي الطبرسي، انتشارات المرتضى، مشهد المقدسة، ط١، ١٤٠٣هـ.

٢٣- الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط٢، د.ت.

٢٤- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، د.ط،

١٣٩٤هـ.
٢٥- سر صناعة الاعراب، عثمان بن جني، تحقيق: حسن هنداوي.
٢٦- شرح أصول الكافي، محمد صالح المازندراني، ضبط وتصحيح: علي عاشور، دار احياء التراث، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
٢٧- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
٢٨- شرح الرضيّ على الكافية، رضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن، جامعة قاريونس، الدار البيضاء، ١٣٩٨هـ.
٢٩- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي، تحقيق: محمد نور حسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ.
٣٠- شرح الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان، تحقيق: طه الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
٣١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، مكتبة دار التراث، القاهرة، طبعة جديدة، ١٤٢٦هـ.
٣٢- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.
٣٣- شرح المفصّل، ابن يعيش، المطبعة المنيرية، مصر، د.ط، د.
٣٤- شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق: فخر الدين قباوة، مطابع المكتبة العربية، حلب، ط١، ١٣٩٣هـ.
٣٥- شرح نهج البلاغة، محمد جواد مغنية، مطبعة ستار، قم المقدسة، ط١، ١٤٢٧هـ
٣٦- شواهد التنزيل لقواعد التفضيل، عبيد الله الحسكاني، مجمع إحياء الثقافة الاسلامية، طهران، ط١، ١٤١١هـ.
٣٧- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
٣٨- صناعة الكتاب، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: بدر أحمد ضيف، دار العلوم العربيّة، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.
٣٩- عقائد الامامية، محمد رضا المظفر، تحقيق: عبد الكريم الكرماني، مؤسسة الرافد، بغداد، ط١، ١٤٣٢هـ.
٤٠- علم الأسلوب مبادئه واجراءاته، صلاح فضل، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ.
٤١- علوم القرآن، السيوطي، تحقيق: سعيد المندوب،ط١، ١٤١٦هـ.
٤٢- المضمر، كاثرين أوركوني، ترجمة: ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
٤٣- الكافي، الشيخ محمد بن يعقوب الكليني، دار الحديث، قم المقدسة، ط١، ١٤٢٩هـ
٤٤- الكتاب، عمر بن عثمان سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤١٦هـ.
٤٥- كتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل، دار احياء الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٣٧١.
٤٦- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، جار الله الزمخشري، مكتبة ومطبعة البابي، مصر، الطبعة الأخيرة، ١٣٨٥هـ.
٤٧- المثل السائر، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، ضياء الدين، المطبعة العامرة، مصر، ١٢٨٢هـ.
٤٨- مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، أحمد بن علي

الفاكهي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ.
٤٩- مختصر المعاني، سعد الدين التفتازانيّ، دار الفكر، قمّ المقدسة، ط١، ١٤١١هـ.
٥٠- معاني الأخبار، محمد بن بابويه، مؤسسة النشر، قم المقدسة، ط١، ١٤٠٣هـ.
٥١- معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.
٥٢- معاني القرآن واعرابه، الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده، علم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
٥٣- معجم العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق، مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الهجرة، ط٢، ١٤١٠هـ.
٥٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطني، الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ.
٥٥- منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الخوئي، المكتبة الإسلامية، طهران، ط٤، ١٤٠٠هـ.
٥٦- المنصف، عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين، دار إحياء التراث، القاهرة، ط١، ١٣٧٣هـ.
٥٧- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، أحمد بن محمد الشمني، المطبعة الهيّة، مصر.
٥٨- مهج الدعوات ومنهج العبادات، علي بن موسى بن طاووس، دار الذخائر، قم المقدسة، ط١، ١٤١١هـ.
٥٩- النص والخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند، ترجمة: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ.
٦٠- النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، فان دايك، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، بيروت، ٢٠٠٠م.
٦١- نهج البلاغة، الشريف الرضي، تحقيق: صبحي الصالح، الناشر: الهجرة، قمّ المقدسة، ط١، ١٤١٤هـ.
٦٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.